ارتفاع أسعار نحو 73 من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي

«بيان»: القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة بلغت 26.82 مليار دينار

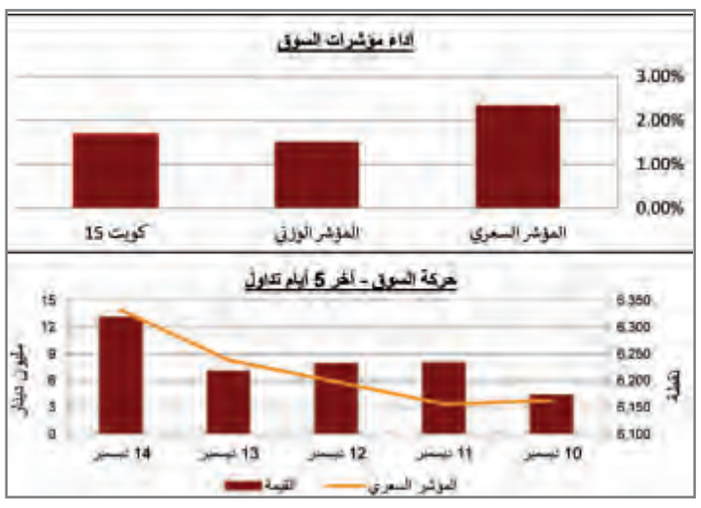

اداء مؤشرات السوق

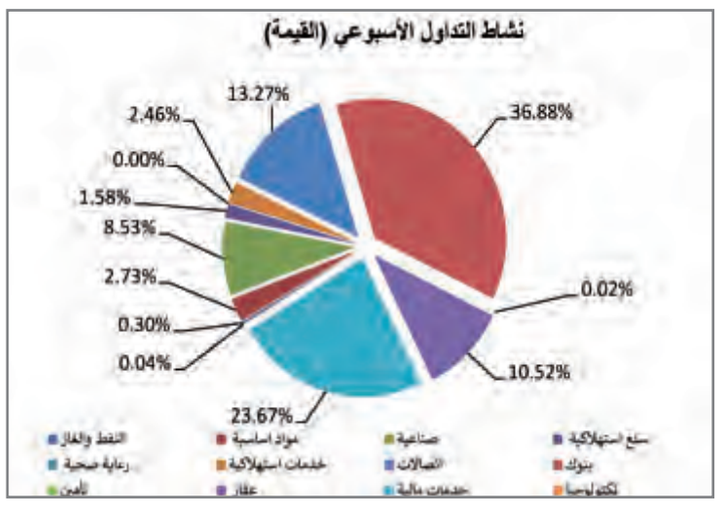

نشاط التداول الاسبوعي

قرار البنك المركزي بالإبقاء على سعر الفائدة وعدم تتبع نظيره الأميركي سليم

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد نجحت البورصة الكويتية خلال الأسبوع الماضي في تحقيق الارتداد لمؤشراتها الثلاثة وتمكنت من عكس اتجاهها نحو الصعود معوضة بذلك جميع خسائرها التي سجلتها خلال الأسبوع قبل السابق، إذ جاء ذلك على وقع القوى الشرائية التي شهدها السوق خلال الجلسات الثلاث الأخيرة من الأسبوع بشكل خاص، والتي شملت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة والتي تقل أسعارها السوقية عن قيمتها الدفترية أو الاسمية. وتمكن السوق من تحقيق هذا الأداء الإيجابي على الرغم من انخفاض نشاط التداول بشكل لافت، خاصة على صعيد السيولة النقدية التي تراجعت بشكل واضح خلال إحدى جلسات الأسبوع لتصل إلى حوالي 4.4 مليون دينار كويتي فقط، وهو أدنى مستوى لها منذ منتصف شهر يونيو الماضي تقريباً. وعلى الرغم من البداية السلبية التي استهل بها السوق تداولات الأسبوع المنقضي، حيث تراجعت مؤشراته الثلاثة في الجلستين الأولتين من الأسبوع بتأثير من الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، إلا أن مؤشرات السوق تمكنت من تعويض تلك الخسائر تباعاً في الجلسات التالية بفضل موجة الشراء التي شهدها السوق على وقع حالة التفاؤل التي سيطرت على قطاع كبير من المتداولين بعد الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة، والتي تعول الأوساط الاقتصادية في البلاد عليها كثيراً وتأمل في أن تتمكن من إخراج الاقتصاد الوطني من الكبوة التي يقبع فيها منذ سنوات، وتشرع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الذي نسمع عنه فقط ولا نراه على أرض الواقع، وأن تتمكن من معالجة المشكلات والتعثرات التي يعاني منها الاقتصاد، والتي جاءت نتيجة عجز الحكومات السابقة عن معالجتها من جذورها، وذلك من خلال اتخاذ قرارات جريئة وفعالة تسهم في إنعاش الاقتصاد وإفاقته من سباته العميق.

الاحتياطي الفدرالي

على الصعيد الاقتصادي، قرر مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الأسبوع الماضي رفع سعر الفائدة المعياري على الدولار للمرة الثالثة هذا العام، وبلغ مقدار الزيادة ربع نقطة مئوية ليصل إلى 1.5%، فيما تبع ذلك قرار البنك المركزي الكويتي بالإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2.75%.

ولا شك أن قرار البنك المركزي الكويتي بالإبقاء على سعر الفائدة وعدم تتبع نظيره الأمريكي في رفع أسعار الفائدة للمرة الثانية على التوالي لهو قرار سليم ويستحق الإشادة، فلا يوجد أي مبرر لرفع الفائدة حالياً، حيث لاتزال الفائدة على الدولار أعلى من الفائدة الحالية على الدينار، كما أن الاقتصاد الوطني يختلف تماما عن الوضع الاقتصادي الأمريكي الذي يحقق الأرقام القياسية تلو الأخرى في بورصة نيويورك بينما سوقنا لا يزال يزحف ضمن مستويات متدنية والتي نتجت عن الأزمة المالية لعام 2008، كما أن الاقتصاد الأمريكي يتمتع بقوة كبيرة من حيث استيعابه مزيداً من الوظائف ومزيداً من الطلب على الائتمان لوجود فرص اقتصادية كبيرة في النظام الاقتصادي الأمريكي عكس ما هو حال الاقتصاد الكويتي، وبالتالي لا يصح التشابه بين الاقتصادين من حيث حاجتهما لرفع أسعار الفائدة وكما هو واضح فإن وضعنا الاقتصادي لا يستطيع احتمال أي زيادة في تكلفة الفوائد المصرفية في ظل الانكماش الذي يمر به منذ فترة طويلة، وخاصة أننا لا نشكو من أي تضخم يذكر، بل أن من واجب السلطة النقدية النظر في إمكانية تخفيض أسعار الفائدة لما لذلك من دور في تحريك الاقتصاد، وذلك هو ما سيساعد على تشجيع الاستثمارات ودفع عجلة الاقتصاد إلى الدوران مرة أخرى.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد سجلت البورصة خلال الجلسات الخمس المنقضية مكاسب سوقية بما يزيد عن 430 مليون دينار كويتي، إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.82 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 1.64% عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.38 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 5.54% مقارنة مع قيمتها في نهاية العام الماضي التي بلغت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

حركة التداول

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار نحو 73 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 45 سهم، مع بقاء 39 سهم بدون تغير. هذا وقد أظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي أن السوق قد تمكن من تحقيق نمو أسبوعي لمؤشراته الثلاثة واستطاع أن يعوض خسائره التي مني بها في الأسبوع قبل السابق، وذلك في ظل موجة التفاؤل التي سيطرت على العديد من المتداولين بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، وهو ما أدى إلى ظهور حركة شرائية واسعة في السوق شملت العديد من الأسهم المدرجة وفي مقدمتها الأسهم الصغيرة، وهو ما ظهر جلياً على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي تفوق على نظيريه الوزني وكويت 15 من حيث نسبة المكاسب الأسبوعية المسجلة.

على صعيد التداولات اليومية، فقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على تراجع شمل جميع مؤشراته، متأثراً بعمليات البيع التي شهدها السوق والتي شملت الكثير من الأسهم، وذلك وسط عزوف قطاع كبير من المتداولين عن التداول مما أدى إلى انخفاض السيولة النقدية المتداولة خلال الجلسة لتتراجع إلى أدنى مستوى لها منذ ستة أشهر. فيما جاء أداء الجلسة التالية على نفس النهج تقريباً، حيث واصلت مؤشرات السوق تكبدها للخسائر متأثرة باستمرار الضغوط البيعية العشوائية التي شملت الكثير من الأسهم، وذلك على الرغم من ارتفاع نشاط التداول بشكل كبير، حيث نما حجم التداول بنسبة 106% فيما ارتفعت السيولة النقدية بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 82% تقريباً.

هذا وشهد السوق تحولاً واضحاً بداية من جلسة يوم الثلاثاء، حيث تمكن من تحقيق الارتداد لمؤشراته الثلاثة التي نجحت بدورها في تحويل مسارها إلى المنطقة الخضراء، وذلك بدعم من عمليات الشراء القوية التي شهدها السوق، والتي تركزت على الأسهم القيادية والتشغيلية. فيما شهدت جلسة يوم الأربعاء استمرار الأداء الإيجابي وتمكنت مؤشرات البورصة من تعزيز مكاسبها على وقع استمرار عمليات الشراء في السيطرة على مجريات التداول. كما وواصل السوق في جلسة نهاية الأسبوع تحقيق المكاسب وتمكنت مؤشراته الثلاثة من تحقيق مكاسب جيدة نال منها المؤشر السعري نصيب الأسد، وذلك بدعم من عمليات الشراء التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6،331.72 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 2.34% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.51% بعد أن أغلق عند مستوى 399.78 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 910.07 نقطة بارتفاع نسبته 1.68% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 10.15%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 5.18%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.83%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 35.50% ليصل إلى 8.11 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 19.41%، ليبلغ 55.04 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجع مؤشر قطاع التأمين، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. وقد جاء قطاع الصناعية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1،833.36 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 6.43%. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.77% بعد أن أغلق عند 967.87 نقطة. في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 3.62%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 497.65 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع المواد الأساسية والذي أغلق مؤشره عند 1،224.97 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.14%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 126.34 مليون سهم تقريباً شكلت 45.91% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 52.01 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 18.90% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 18.54% بعد أن وصل إلى 51.02 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.88% بقيمة إجمالية بلغت 14.96 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.67% وبقيمة إجمالية بلغت 9.60 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 5.39 مليون د.ك. شكلت 13.27% من إجمالي تداولات السوق.

البورصة سجلت خلال الجلسات الخمس المنقضية مكاسب تصل إلى 430 مليون دينار

الذهب يسجل أول مكاسب أسبوعية في 4 أسابيع بعد زيادة الفائدة الأميركية

الذهب يسجل اول مكاسب اسبوعية

تشبثت أسعار الذهب بمكاسبها التي سجلتها في وقت سابق لتغلق مرتفعة وتسجل أول زيادة أسبوعية في أربعة أسابيع مع مقاومتها ضغوط من صعود أسواق الأسهم التي ما زالت تلقى دعما من زيادة في أسعار الفائدة قررها البنك المركزي الأمريكي هذا الأسبوع.

وارتفع المعدن الأصفر 0.3 بالمئة إلى 1256.49 دولار للأوقية (الأونصة) في أواخر جلسة التداول بالسوق الأمريكي منهيا الأسبوع على مكاسب قدرها 0.7 بالمئة بعد أن تعافى من أدنى مستوى في خمسة أشهر البالغ 1235.92 دولار الذي هوى إليه يوم الاثنين.

وزادت عقود الذهب الأمريكية الأكثر نشاطا تسليم فبراير شباط 0.03 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1257.50 دولار للأوقية. وأسعار الذهب مرتفعة حوالي 9 بالمئة عن مستواها في بداية العام في حين صعدت الأسهم العالمية والمعادن الصناعية حوالي 20 بالمئة.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى تراجع البلاديوم في المعاملات الفورية 1.07 بالمئة إلى 1021.97 دولار لكنه ينهي الاسبوع مرتفعا بعد أن سجل يوم الخميس 1038 دولارا وهو أعلى مستوى منذ أوائل 2001 .

وارتفعت الفضة 1.12 بالمئة إلى 16.04 دولار للأوقية مسجلة أول مكاسب أسبوعية في أربعة أسابيع. وصعد البلاتين 1.05 بالمئة إلى 887.74 دولار للأوقية منهيا الأسبوع على ارتفاع طفيف.

1.1 تريليون دولار استثمارات خارجية تنعش الأسواق الناشئة في 2017

الاستثمارات تنعش الاسواق الناشئة

مع اقتراب عام 2017 من نهايته، تتجه الأنظار إلى الأسواق الناشئة لتقييم أدائها الاقتصادي، باعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لاستشراف مستقبلها خلال العام المقبل والتعرف على معدلات النمو المتوقعة خلال السنوات المقبلة.

وبصرف النظر عن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته الأسواق الناشئة هذا العام، والذي يقدره المختصون بما يزيد على 4 في المائة، فإن الأهم هو أن تلك الأسواق بدت أكثر نضجا في التعامل مع التغيرات الاقتصادية، التي ظلت سنوات وعقودا أحد العوامل السلبية التي تحد من قدرتها على النمو.

ويصف الدكتور ديفيد داي الاستشاري في الأمم المتحدة وضع الأسواق الناشئة لـ"الاقتصادية" بأنها "وصلت لمرحلة الانعتاق من هيمنة الفيدرالي الأمريكي"، معربا في ذات الوقت عن ثقته بأن حالة الضعف التي اتصفت بها تلك الأسواق لسنوات، وجعلتها رهينة للسياسات المالية للبنوك المركزية في البلدان المتقدمة وتحديدا الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وتلاعبه بأسعار الفائدة، وهو ما مثل قبلة الموت أو الحياة لتلك الاقتصاديات الناشئة، لم تعد موجودة أو أن تأثيرها ضعيف للغاية. ويبدو ذلك جليا في أن خطوات الفيدرالي الأمريكي، وغيره من البنوك المركزية في البلدان المتقدمة، الرامية إلى تشديد سياستها النقدية عبر رفع أسعار الفائدة، لم تصب المستثمرين في الاقتصادات الناشئة – كما كان الحال في سنوات سابقة – بالهلع أو التراجع والانسحاب، وهو ما يعكس تغيرات واضحة في المشهد الاستثماري في تلك البلدان، وثقة متزايدة من قبل المؤسسات المالية والمستثمرين الدوليين في مصداقية وثبات عملية النمو فيها.

الدكتور روجر دولن أستاذ الاقتصادات الناشئة لا ينفي تلك التطورات، لكنه يربطها بمزيج من العوامل، التي ساعدت على حد قوله على إحداث تحرر نسبي للاقتصادات الناشئة من وطأة الاقتصادات المتقدمة.

ويضيف لـ"الاقتصادية"، أن "العوامل المؤثرة في تحرير الاقتصادات الناشئة تشمل النمو الاقتصادي العالمي القوي، واستقرار أسعار السلع الأساسية، وتحسن الأسس الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة نتيجة عملية التحرر الاقتصادي".

ويشير مؤشر "إم إس سي آي" لبورصات الأسواق الناشئة إلى أن معدل الزيادة خلال هذا العام بلغ 28 في المائة؛ أي أكثر من 18 في المائة مما حققه مؤشر ستاندرد آند بورز 500، ليكون عام 2017 أحد أفضل الأعوام التي مرت بها الأسواق الصاعدة منذ عام 2009، كما أن عديدا من عملات الأسواق الناشئة والسندات الحكومية حققت نجاحات ملموسة هذا العام.

رغم المخاوف من التقلبات الشديدة.. «بيتكوين» يقفز 8 بالمئة في يوم

سجل بيتكوين مستوى قياسيا مرتفعا جديدا فوق 17750 دولارا اول امس، مرتفعا 8 في المائة عن اليوم السابق، رغم المخاوف المتنامية إزاء مخاطر الاستثمار في العملة شديدة التقلبات والمضاربة.

ويثير الصعود الفلكي للعملة المشفرة – أكثر من 1700 في المائة منذ بداية العام – بواعث قلق من فقاعة قد تنفجر انفجارا مدويا.

وارتفع بيتكوين أكثر من 77 في المائة في كانون الأول (ديسمبر)، وحده ليتجه صوب أفضل أداء شهري له بالنسبة المئوية منذ كانون الأول (ديسمبر) 2013. وفي معاملات اليوم سجلت العملة 17752.99 دولار على بورصة بتستامب، التي مقرها لوكسمبورج.

ورغم بواعث القلق تجاه بيتكوين، بدأت بورصة شيكاغو الأمريكية في تداول العقود الآجلة لها خلال الأسبوع الماضي، كما يدرس عدد من الدول الاعتراف به رسميا ليضاف إلى قائمة الدول القليلة حول العالم التي تعترف بالعملة.

كما تدرس كوريا الجنوبية فرض ضرائب على أرباح التعامل بالعملة الرقمية، وقالت الحكومة، إنه لا يجب السماح للقصّر بالتعامل بالعملات الرقمية أو فتح حسابات استثمارية، رغم أنها تحظر بالفعل تعامل المؤسسات المالية، مثل البنوك بالعملات الافتراضية، وتعتزم الإبقاء على ذلك.

وبدأت عملة "بيتكوين" سعرها الرسمي في عام 2009 عند مستوى 0.001 دولار، وتجاوز الدولار لأول مرة في 9 شباط (فبراير) 2011 عند 1.1 دولار، ثم قفز أعلى من 100 دولار لأول مرة في 19 آب (أغسطس) 2013، عند 102.3 دولار. وكان أول مرة يغلق فيها "بيتكوين" فوق مستوى 500 دولار في يوم 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013 عند 674.4 دولار، وتجاوز الـ1000 دولار لأول مرة في 2 شباط (فبراير) 2017 عند 1007.8 دولار.

كما تجاوز "بيتكوين" 1500 دولار لأول مرة في 4 أيار (مايو) 2017 مغلقا عند 1515.6 دولار، كما تجاوز الـ2000 في 20 أيار (مايو) 2017 عندما أغلق عند مستوى 2051.7 دولار.

وكان أول مرة يغلق فيها "بيتكوين" فوق مستوى 2500 دولار في يوم 2 حزيران (يونيو) 2017 عند 2517.4 دولار، فيما تجاوزت العملة مستوى خمسة آلاف دولار لأول مرة في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2017.

كما تجاوزت العملة مستوى ستة آلاف دولار لأول مرة في 21 تشرين الأول (أكتوبر) 2017، ثم تجاوزت مستوى سبعة آلاف دولار لأول مرة في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. بينما تجاوزت العملة مستوى ثمانية آلاف دولار لأول مرة في 18 نوفمبر 2017، وأخيرا تجاوزت تسعة آلاف اول أمس.

«كي.نت»: زيادة بالدفع الإلكتروني عبر الإنترنت بنسبة 32.6 بالمئة محليا في 2017

قال رئيس مجلس ادارة شركة الخدمات المصرفية الالية المشتركة (كي.نت) محمد العثمان ان الزيادة في الدفع الالكتروني عبر الانترنت ارتفعت محليا بنسبة 32ر6 في المئة.

وأضاف العثمان في كلمته اثناء الجمعية العمومية للشركة عن سنتها المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2017 ان الشركة نفذت 263 مليون عملية دفع الكتروني في 2017 بقيمة قدرها 15ر9 مليار دينار كويتي (نحو 52ر5 مليون دولار امريكي).

وذكر ان هذه العمليات تمت من خلال وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة الخاصة بالشركة من نقاط بيع وصراف آلي وإنترنت بمعدل 1ر3 مليار دينار بالشهر (4ر3 مليار دولار) بنسبة نمو سنوي قدرها 16ر4 في المئة.

واوضح ان (كي.نت) التزمت بتفعيل دورها في مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني للبنوك الكويتية وخاصة في مجال خدمة نقاط البيع حيث قامت بتشغيل أكثر من 6250 جهاز نقطة بيع جديد خلال العام 2017 بزيادة نسبتها 12ر7 في المئة عن العام السابق ليصبح العدد الإجمالي لأجهزة نقاط البيع في السوق الكويتي والخاصة ب (كي.نت) ما يقارب 55 ألف جهاز.

وذكر ان الشركة تقوم حاليا بتشغيل وإدارة ما يزيد على 717 جهاز صراف آلي في السوق الكويتي وقامت خلال العام 2017 بتنفيذ ما يقارب من 67 مليون عملية سحب آلي عبر أجهزة الصراف الآلي بلغ قيمتها ما يقارب 6ر4 مليار دينار (نحو 21 مليار دولار) محققة نمو سنوي نسبته 8 في المئة.

وعن الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت قال العثمان ان العام 2017 كان مميزا بتحقيق نسبة نمو تزيد على 32ر6 في المئة في هذه القناة حيث أصبح عدد التجار والمواقع الإلكترونية التي تقبل بوابة الدفع الإلكتروني الخاصة ب (كي.نت) ما يقارب ال 1218 موقعا إلكترونيا وقامت (كي.نت) بتنفيذ 26 مليون عملية دفع عبر الإنترنت خلال العام 2017 بلغ قيمتها ما يقارب 925 مليون دينار (نحو 1ر3 مليار دولار).

ولفت الى ان (كي.نت) قامت في ظل شراكتها الاستراتيجية مع القطاع الحكومي خلال العام 2017 بتوسيع قاعدة خدماتها لدى الجهات الحكومية لتخدم 49 جهة حكومية مع نهاية العام المالي 2017 من خلال قنوات الدفع الإلكتروني المختلفة عبر تنفيذها لحوالي 9ر4 مليون عملية دفع إلكتروني حكومي بقيمة 513 مليون دينار (7ر1 مليار دولار) لتحقق نسبة نمو وصلت الى 42 في المئة.

وكشف عن قيام وزارة المالية الكويتية منذ بداية العام 2017 بوقف العمل بالطابع الورقي التقليدي والاعتماد بالكامل على الطابع الإلكتروني الذي يتم إصداره من خلال (كي.نت) حيث تم خلال هذا العام تحصيل ما يزيد على 97 مليون دينار (نحو 320 مليون دولار) من خلال الطوابع الإلكترونية للجهات الحكومية من خلال أكثر من 5000 جهاز نقطة بيع وحوالي 750 جهاز خدمة ذاتية قامت (كي نت) بنشرها بكافة مواقع الخدمة في الجهات الحكومية.

وأسست شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي. نت) عام 1992 بمشاركة كافة البنوك المحلية الكويتية لربط أنظمة البنوك المحلية لتوفير جملة من الخدمات المصرفية كربط شبكة الصراف الآلي محليات وخدمة نقاط البيع و خدمة الصراف الآلي والبوابة الإلكترونية والشبكة الخليجية وغيرها.